AMNESTY INTERNATIONAL
PRESS RELEASE

AI Index: PRE 01/074/2009
18 February 2009

على الأمم المتحدة ألا تساعد الفارين من وجه العدالة الدولية

تطالب منظمة العفو الدولية "بعثة الأمم المتحدة في السودان" (بعثة الأمم المتحدة) بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل معرفة مكان وجود أوكوت أودهيامبو ودومينيك أونغوين، وتسهيل اعتقالهما وتسليمهما.

وفي رسالة بعثت بها إلى الممثل الخاص للأمين العام لشؤون السودان، أعربت المنظمة عن بواعث قلقها من أن بعثة الأمم المتحدة تعد العدة للمساعدة على عودة الرجلين اللذين يقودان "جيش الرب للمقاومة" إلى بلدهما الأصلي، أوغندا. ومن المعروف أن المسؤولين الأوغنديين قد صرحوا على نحو متكرر وعلني بأنهم لن يقوموا بتوقيف وتسليم قادة "جيش الرب للمقاومة" إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتعليقاً على ذلك، أكد مارتن ماكفيرسن، مدير برنامج الشؤون القانونية والمنظمات الدولية في منظمة العفو الدولية، على أن "بعثة الأمم المتحدة في السودان ملزمة باتفاقية العلاقات المتفاوض بشأنها بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، التي تستدعي من كلا الهيئتين التعاون الوثيق مع بعضهما البعض. وإذا ما أقدمت بعثة الأمم المتحدة على تسليم الرجلين إلى السلطات الأوغندية، فإن الأمم المتحدة تكون في واقع الأمر قد حالت دونت القبض عليهما وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية، بما يرقى إلى مستوى عرقلة سير العدالة".

ومنظمة العفو الدولية تحث بعثة الأمم المتحدة على أن تزود المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بكل ما لديها من معلومات حول مكان وجود أودهيامبو وأونغوين لتسهيل القبض عليهما وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي تقديم المعلومات نفسها إلى أية دولة قادرة على، وراغبة في، القبض على المشتبه فيهما وتسليمهما إلى المحكمة الجنائية الدولية.

خلفية
تضم مذكرة التوقيف الصادرة بحق أوكوت أودهيامبو قائمة بعشر تهم بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك القتل والاسترقاق والتجنيد القسري للأطفال. كما تضم مذكرة توقيف كومينيك أونغوين قائمة بسبع تهم بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك القتل والاسترقاق والأعمال اللاإنسانية.

فخلال عام 2008 والأشهر التي مضت من عام 2009، قامت قوات "جيش الرب للمقاومة"، كما يعتقد، باختطاف مئات الأشخاص، بمن فيهم نساء وأطفال، وبارتكاب عدد من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال قتل غير مشروعة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.